المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

كلمة

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

في افتتاح اللقاءات الجهوية

حول "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وسبل التفعيل"

نونبر – دجنبر 2015

باسم الله الرحمان الرحيم

السيدات المشاركات والسادة المشاركون،

باسم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أرحب بكم في أشغال هذا الملتقى الجهوي، الذي تلتئم فيه صفوة من المسؤولين والفاعلين والكفاءات والخبرات التي تزخر بها هذه الجهة، والذي يندرج انعقاده ضمن سلسلة اللقاءات الجهوية التي ينظمها المجلس بتعاون مع كل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على صعيد الجهات الاثني عشر للمملكة.

بهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر إلى هاتين الوزارتين على مشاركتهما في تنظيم وتأطير هذه اللقاءات، وإلى القطاعات والمؤسسات التي أسهمت في تحضير هذا النشاط التواصلي والتعبوي، ولاسيما السلطات الجهوية والإقليمية، وعلى رأسها السيد والي هذه الجهة.

الشكر أيضا موصول لجميع المشاركات والمشاركين الحاضرين معنا، من أجل تبادل الرأي وتقاسم مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي، والتفكير الجماعي في الكيفية الناجعة للانخراط في أوراش تطبيقها.

حضرات السيدات والسادة

يعود المجلس ليلتقي بكم من جديد، بعد مضي سنة على لقاءات الحوار الجهوي السابقة، التي أتاحت تقاسم التشخيصات حول واقع المدرسة المغربية، ومكنت من استخلاص عدد وازن من الاقتراحات البناءة، التي ساعدت المجلس على بلورة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، كما ستعرض عليكم أهم مضامينها وتوجهاتها بعد قليل.

غير أن القيمة المضافة للقاءات الجهوية الحالية هي أنها، وعلاوة على تقديم رؤية الإصلاح، تأخذ بمقاربة غير مسبوقة، تتمثل في عرض المشاريع والتدابير الأولية لتفعيلها من قبل كل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، مع الإشارة إلى أنه وبتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقع إرجاء تناول قضايا التعليم العتيق إلى محطة لاحقة، وذلك بعد أن يتم استكمال بناء منظور استراتيجي لهذا القطاع في شموليته وخصوصياته.

انطلاقا من هذه المقاربة الجديدة، التي تجمع بين تقديم تصور الإصلاح واستشراف سبل تطبيقه، فإن المجلس، يتوخى من هذه الملتقيات بلوغ عدة أهداف، في مقدمتها:

- **أولا، ترسيخ المقاربة التشاركية والتفاعلية مع أكبر عدد من الفاعلين في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي وشركاء المنظومة التربوية، وذلك برجوع المجلس إليكم من جديد، لإطلاعكم على رافعات تجديد المدرسة المغربية التي أسهمتم في اقتراح العديد منها؛**
- **ثانيا، تمكينكم من التعرف على المشاريع والتدابير التي تعتزم الوزارات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي اعتمادها، بهدف تطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي؛**
- **ثالثا، التأكيد على التعاون الوثيق والبناء بين المجلس والوزارات المعنية من أجل إنجاح البناء الفعلي لمدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي، وذلك ضمن منهجية أساسها ضمان الانسجام بين الخيارات التي جاءت بها هذه الرؤية، وبين مشاريع تطبيقها، مع توفير الشروط اللازمة لتحقيق التغيير المنشود، على النحو الأمثل، وفي المدى الزمني المحدد له؛**

- **رابعا، إطلاق وحفز دينامية واسعة لتعبئة مجتمعية حازمة، متواصلة ويقظة حول التنفيذ الناجع لخيارات الإصلاح وأوراشه وأهدافه؛ تعبئة ينخرط فيها الجميع من فاعلين تربويين وأسر وهيئات سياسية ونقابية ومدنية ومؤسسات منتخبة وعلماء ومثقفين وفنانين ومواطنين.**

حضرات السيدات والسادة،

مباشرة بعد انطلاق عمل المجلس، جاء الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة التشريعية لأكتوبر 2014، ليشدد على الأولوية القصوى للتفكير المعمق في التغيير المنشود، وليحدد مهمة المجلس في إعداد خارطة طريق لإصلاح المدرسة المغربية.

من هذا المنطلق، ومن أجل الإنجاز الأمثل لهذه المهمة، اعتمد المجلس منهجية بستة مرتكزات:

- **المرتكز الأول قوامه الاستناد إلى المرجعيات الأساسية الموجهة للإصلاح، وفي مقدمتها: أحكام الدستور والخيارات ذات الراهنية المتضمنة في الوثائق والتقارير الإصلاحية، ولاسيما منها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مع تثمين المكتسبات، دون التردد في تحقيق القطائع كلما تطلب الأمر ذلك؛**
- **يتجلى المرتكز الثاني في انطلاق بناء هذه الرؤية واستشراف مستقبل المدرسة المغربية من نتائج التقييمات الموضوعية التي أنجزتها الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، وعلى الأخص منها التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين بين 2000 و2013؛**
- **يتمثل المرتكز الثالث في اعتماد مقاربة تشاركية موسعة ومنفتحة على آراء وأفكار ومقترحات جميع مكونات المجتمع، وعلى الخصوص منها تلك**

المستمدة من خلاصات جلسات الاستماع والمساهمات الكتابية لمختلف الفاعلين والخبراء، ونتائج اللقاءات الجهوية السابقة؛

- **يرتبط المرتكز الرابع بالاستخلاصات المستمدة من العروض التي قدمها السادة الوزراء في الجلسة العامة للمجلس، ومن المناقشات التي أعقبتها، حول رؤيتهم المستقبلية لبرامج الإصلاح القطاعية؛**
- **أما المرتكز الخامس، فيتعلق بنهج الاجتهاد الجماعي داخل المجلس بمختلف هيئاته، ولاسيما لجانه الدائمة ومكتبه وجمعيته العامة، في كافة مراحل إعداد الرؤية الاستراتيجية، مما جعلها ثمرة إسهام مشترك واقتناع متقاسم بين جميع أعضاء المجلس؛**
- **يهم المرتكز السادس والأخير الاستئناس بالتجارب الدولية الناجحة، وبنتائج الدراسات المقارنة التي همت بعض المنظومات التربوية، وآخر المستجدات والتوجهات المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي على الصعيد العالمي.**

لقد أنجز المجلس هذا العمل، في التزام تام بالمهام المخولة له بوصفه مؤسسة دستورية مستقلة للتفكير الاستراتيجي، وفي احترام لاختصاصات القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، باعتبارها المسؤولة عن تدبير السياسات العمومية في هذه الميادين، والتي يشرف عليها وزراء هم أعضاء في المجلس، حيث كانت لهم مساهمة فعالة ومتميزة في أشغاله.

كل هذه الجهود الجماعية، التي تخللتها تفاعلات متواترة بين مختلف هيئات المجلس، وشهدت دينامية مثمرة من الإنضاج الجماعي، أفضت إلى اعتماد المجلس للرؤية الاستراتيجية للإصلاح في منتصف شهر ماي 2015، وتقديمها في استقبال رسمي أمام جلالة الملك في 20 ماي من نفس السنة.

غير أن أية رؤية استراتيجية، مهما بلغت من الكمال، فإنها تظل جوفاء ما لم تجد طريقها نحو التطبيق الفعلي والناجع. لذلك جاء تنظيم هذه اللقاءات الجهوية في صيغة تزاوج بين تقديم الرؤية وعرض السبل الأولية لتطبيقها كإشارة قوية لتعاون المجلس والقطاعات الحكومية المعنية من أجل إنجاح المدرسة الجديرة بالمجتمع والعصر، التي تتطلع إليها مختلف مكونات الأمة المغربية.

في ارتباط بذلك، يعتبر المجلس أن المغرب يوجد اليوم أمام فرصة تاريخية مواتية من غير المقبول إطلاقا تفويتها، بهدف القيام بمسيرة جماعية طويلة النفس، تمتد على خمسة عشر سنة للتطبيق المتدرج والناجع للإصلاح الذي تتضمنه الرؤية الاستراتيجية؛ فرصة ينبغي تعزيزها بما يلي:

- **أولا، ترسيخ التقاء إرادات جميع مكونات الأمة المغربية، والفاعلين الأساسيين في المنظومة من أجل تحقيق أهداف الإصلاح.**
- **ثانيا، مواصلة قيام الجهات المختصة، طبقا للدستور، بالتحضيرات اللازمة الرامية إلى صياغة مضمون الرؤية الاستراتيجية في قانون إطار، وعرضه على مساطر المصادقة؛ إذ يعتبر المجلس ذلك بمثابة الخطوة الحاسمة، الكفيلة بتحويل هذه الرؤية إلى إطار مرجعي تعاقدي يلزم الجميع وتلتزم به مكونات الأمة كافة، من أجل إنجاح الإصلاح والوفاء بتحقيق أهدافه في المدى الزمني المحدد له.**
- **ثالثا، تعزيز الأدوار المنوطة بالجماعات الترابية، بمختلف أصنافها، وضمن نهج ترسيخ الجهوية المتقدمة، في الإسهام في مجهود التربية والتكوين وتحمل الأعباء المرتبطة بتعميم التعليم وتحسين جودته، وذلك طبقا للاختصاصات الجديدة الموكولة إليها بموجب الأحكام الدستورية والقانونية.**

- **رابعا، تقوية دينامية واسعة ومستديمة للتواصل والتعبئة حول الإصلاح، على نحو يضمن تملكا أكثر تقاسما، وانخراطا أوسع وأشمل في عمليات التطبيق، ولاسيما من قبل الفاعلين التربويين ومختلف شركاء المدرسة؛**
- **تكريس التمسك الملاحَظ من قبل التلاميذ والطلبة والفاعلين التربويين الذين يعتبرهم المجلس القلب النابض لكل تغيير، والأسر والهيئات المنتخبة والمثقفين والمنظمات السياسية والنقابية بالإصلاح التربوي؛**
- **الضرورة القصوى لمواكبة أوراش تطبيق الاصلاح بالتتبع اليقظ من طرف الجميع، وبإنجاز تقييمات دورية سيباشرها المجلس، ولاسيما من خلال الهيئة الوطنية للتقييم لديه؛ وذلك بهدف الرصد والاستدراك والتصحيح من أجل ضمان التحقيق الناجع لأهداف الإصلاح.**

حضرات السيدات والسادة،

توخيا للفعالية، ستنتظم أشغال هذا اللقاء في جلستين:

- **جلسة أولى ستمتد طيلة هذا الصباح، وستخصص لتقديم عرضين متكاملين حول الرؤية الاستراتيجية من قبل عضوي المجلس، تعقبهما استفسارات وتوضيحات وتبادل الرأي؛**
- **جلسة ثانية، في الفترة المسائية، ستخصص لتقديم المشاريع والتدابير الأولية لسبل تفعيل الرؤية الاستراتيجية، من خلال عرض لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وعرض لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، تتلوهما مناقشة عامة.**

يجدر التأكيد على أن أسلوب التنظيم المشترك الذي يميز هذه اللقاءات الجهوية، هو مثال آخر، على التعاون والتنسيق من أجل تطبيق ناجع للرؤية الاستراتيجية؛ تعاون ينبغي ان يتعزز بانخراط الجميع، كل من موقعه في سيرورة هذا التطبيق، وفي إنجاز أوراش

الإصلاح والسهر الجماعي على ضمان سيره باستمرار، دون توقف وبكل حزم على سكته السديدة والسليمة، جاعلين نجاعة التربية والتعلم والتكوين للمتعلمين، و تأهيل الأجيال الصاعدة وسلاسة اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والارتقاء المستمر ببلادنا الأسبقية الأولى لضمان إنجاح هذا المشروع الوطني الوازن والمصيري.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.